أثر تكامل مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات التنمية المستدامة ESG على تحقيق ميزة تنافسية إضافية لشركات تأمينات الحياة المصرية

هايدي أنور سعيد عبد النور
مدرس مساعد بقسم التأمين
كلية التجارة
جامعة القاهرة
haidy_anwar@foc.cu.edu.eg

السباعي محمد السباعي الفقي
أستاذ التأمين
كلية التجارة
جامعة القاهرة

مستخلص البحث

هدفت الدراسة إلى قياس الأثر المباشر وغير المباشر لمؤشرات الأداء المالي في شركات التأمين كمتغير مستقل على تحقيق ميزة تنافسية إضافية لتلك الشركات كمتغير تابع، في وجود مؤشرات التنمية المستدامة كمتغير وسيط. وقد اعتمدت الدراسة على بيانات شركة أليانز لتأمينات الحياة- مصر خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢١)، وتم استخدام طريقة محاكاة مونت كارلو بالاعتماد على برنامج (Mathcad)، لاستكمال بيانات الدراسة حتى يمكن تطبيق النموذج المقترح. وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية تشمل: اختبار قياس اعتدالية متغيرات البحث (اختبار Kolmogorov-Smirnov)، مصفوفة ارتباط بيرسون، تحليل المسار وصولا إلى النموذج الهيكلي المقترح SEM. وتم استخدام برنامج (LISREL) لاستخراج النتائج الإحصائية واختبار مدى صحة فروض الدراسة. وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن كل من: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة، يلعب دوراً وسيطاً للعلاقة فيما بين مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات الميزة التنافسية.

الكلمات المفتاحية

التأمين المستدام، مؤشرات الأداء المالي، مؤشرات التنمية المستدامة، تحليل المسار.

تم استلام البحث في ٤ سبتمبر ٢٠٢٤، ***وقبوله للنشر في*** ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٤.

١- مقدمة:

في ظل التنافس العالمي بين الدول على النهوض بكافة قطاعات الدولة، واكتساب الميزة التنافسية في الأسواق الدولية، تتسابق الدول بمختلف مستوياتها التنموية إلى وضع خطط تنموية واقتصادية تهدف إلى النهوض بالأداء الاقتصادي والاجتماعي ورفع المستوى المعيشي لمجتمعاتها. ورغم أن النمو الاقتصادي يعتبر بمثابة الشرط الضروري، وليس الكافي، للحد من مشكلة الفقر والبطالة وغيرها من المشاكل الأخرى، إلا أن النمو الاقتصادي المتواصل والسريع غير المتوازن ربما يؤدي إلى آثار جانبية سلبية قد تُعيق الجهود والخطط التنموية التي تبذلها تلك الدول، حيث لا يمثل بشكل صحيح الوجوه الشاملة والمختلفة للعملية التنموية، وربما يؤدي ذلك إلى التدهور السريع في نوعية ومستوى البيئة وكذلك إلى إهدار الموارد البيئية والطبيعية المختلفة.

وبما أن المؤشرات الاقتصادية وحدها لا يمكن استخدامها كمقياس عام لتصنيف الدول من حيث درجة نموها، وإنما يجب أن تعكس التحولات النوعية والجذرية الكبيرة في الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، لذلك بدأ البحث عن مفهوم أدق للتنمية يتجاوز نقاط الضعف في نظريات التنمية المألوفة.

ونتيجة لذلك فقد أصبحت هناك حاجة ماسة إلى نموذج جديد للتنمية، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تبحث عن تنمية قائمة على أساس اقتصاد صحي ومشاركة واسعة لفوائد وعائدات التنمية تلبي الرغبات الضرورية للإنسان وفي الوقت ذاته تعمل على حماية الموارد البيئية واستخدامها بصورة سليمة تمكن الأجيال القادمة من تلبية رغباتها. بناء على ذلك جاء مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) كمزيج من المؤشرات وبديلاً أكثر ملائمة وشمولية مقارنة بنماذج التنمية والنظريات السابقة في هذا المجال.

وأول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير "مستقبلنا المشترك"(Our Common Future) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (The World Commission on Environment and Development) في عام ١٩٨٧م، وقد تشكلت هذه اللجنة بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة (General Assembly of the United Nations) عام ١٩٨٣م وأصبحت معروفة بلجنة برونتلاند (Brundtland Commission).

وقامت هذه اللجنة بتعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. (أحمد، ٢٠٠٨)

وقد حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام عالمي وتم تطبيقه في العديد من القطاعات، وبالتالي يجب على قطاع التأمين المصري باعتباره يمثل قطاع حيوي لتنمية الاقتصاد المصري تبني مبادئ الاستدامة. لذلك كان الاهتمام بنشاط التأمين المستدام (Sustainable Insurance) والذي يهدف إلى الحد من المخاطر وتطوير حلول مبتكرة لإدارتها وتحسين أداء الأعمال والمساهمة في الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. (نشرة الاتحاد المصري للتأمين، رقم ٨٥)

٢- طبيعة مشكلة البحث:

أثرت التغيرات السريعة والمتلاحقة في بيئة الأعمال الحديثة على نوعية المؤشرات والمقاييس التي يمكن لشركات التأمين الاعتماد عليها في تقييم الأداء وتحقيق ميزة تنافسية، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بمقاييس ومؤشرات الأداء غير المالي في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، متمثلة في مؤشرات البعد البيئي مثل استهلاك الطاقة واستهلاك المياه واستهلاك الورق والمخلفات والاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة .....إلخ، ومؤشرات البعد الاجتماعي مثل معدل التوظيف ومصاريف تدريب العاملين ومعدل التدريب ومعدل دوران العمالة ومعدل المشاركة والتأمين متناهي الصغر.....إلخ، ومؤشرات بعد الحوكمة مثل نسبة المرأة في المناصب الإدارية والتنفيذية والتعويض التنفيذي والإفصاح والشفافية .....إلخ، وذلك بالإضافة إلى مؤشرات تقييم الأداء المالي والتي ترتكز على البعد الاقتصادي فقط، متمثلة في معدل الملاءة المالية ومعدل السيولة ومعدل العائد على الاستثمار ومعدل الخسارة ومعدل المصروفات .....إلخ، حتى يمكن رسم صورة واضحة عن الأداء والوضع التنافسي لشركات التأمين.

وبناء على ذلك تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر استخدام مؤشرات الأداء غير المالي من خلال أبعاد التنمية المستدامة على تحسين الميزة التنافسية لشركات التأمين؟

وهناك تساؤلات فرعية تتمثل في:

١- هل توجد علاقة بين البعد البيئي للتنمية المستدامة وزيادة الميزة التنافسية؟

٢- هل توجد علاقة بين البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وزيادة الميزة التنافسية؟

٣- هل توجد علاقة بين بعد الحوكمة للتنمية المستدامة وزيادة الميزة التنافسية؟

٣- الدراسات السابقة:

- تشير الدراسات السابقة المتعلقة بتقييم أداء شركات التأمين إلى أنها تقتصر على تقييم الأداء المالي فقط. فمثلا دراسة (أحمد، ٢٠٠٢) تناولت قياس وتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين المصرية عن طريق استخدام نموذج إحصائي مما يساعد جهاز الإشراف والرقابة على التأمين في مصر على التحقق من مدى سلامة المراكز المالية لهذه الشركات وذلك في ضوء شفافية وإفصاح القوائم المالية. وهدف (إبراهيم، ٢٠٠٨) إلى اقتراح منهج متكامل لتقييم أداء شركات التأمين يتناسب مع ظروف سوق التأمين المصري باستخدام أسلوب التحليل العنقودي. كما قامت دراسة (أحمد، ٢٠١٤) بقياس العلاقة بين تقييم الأداء المالي والفني كمتغير تابع -متمثل في مؤشرات نظام (CARAMEL) ومبادئ حوكمة الشركات في ضوء محدداتها كمتغير مستقل، وأثبتت أن هناك علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة في ضوء محدداتها وتحسين ورفع الأداء المالي والفني لشركات التأمين. كذلك هدفت دراسة (جلول، ٢٠١٥) إلى تقديم نموذج كمي لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين يأخذ في الاعتبار المؤشرات المالية الملائمة للسوق المصرية، ويساعد جهة الإشراف والرقابة في تحديد الشركات التي تعاني من اضطرابات مالية وتحتاج إلى فحص سريع لمراكزها المالية. واستخدمت دراسة (محمد، ٢٠١٨) منهج إدارة الجودة الشاملة في تقويم أداء الشركات محل الدارسة باعتباره أحد الأساليب الإدارية الحديثة، حيث قامت بقياس العلاقة بين تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة كمتغير مستقل وتقييم الأداء المالي والفني لشركات التأمين كمتغير تابع. كما هدفت دراسة (Yan et al., 2018) إلى التنبؤ بالوضع المالي لشركات التأمينات العامة من خلال استخدام نموذج الشبكة العصبية RBF وترجيح مؤشرات التقييم بشكل موضوعي وتحسين نموذج الشبكة العصبية باستخدام Genetic Algorithm، لتأسيس نموذج الإنذار المبكر.

- وفيما يتعلق بالدراسات السابقة المتعلقة بتأثير عوامل التنمية المستدامة على أداء الشركات، نجد منها دراسة (Özçelik & Öztürk, 2014) التي هدفت إلى تقييم الأداء المستدام (الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) للبنوك التي تصدر تقرير الاستدامة في تركيا باستخدام طريقة التحليل العلائقي الرمادي Grey Relational Analysis Method (GRA). وأيضا دراسة (Atan et al., 2016) والتي قامت بدراسة تأثير المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على أداء الشركة مقارنة بين ماليزيا والدنمارك، وتوصلت إلى فشل الدنمارك في تقديم إفصاح كاف مقارنة بماليزيا. وكذلك دراسة (Tarmuji et al., 2016) والتي هدفت إلى التحقيق في مدى تأثير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على الأداء الاقتصادي للشركات في ماليزيا وسنغافورة. كما هدفت دراسة (Huijgevoort, 2017) إلى بحث تأثير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على الأداء المالي لشركات الرسملة الصغيرة الأوروبية.

- وبالنسبة للتأمين المستدام وتأثير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على شركات التأمين، فقد تناولت دراسة (Cuperus, 2012) تقييم الوضع الحالي للاستدامة (التأمين المستدام) في التأمين على الحياة والتأمينات العامة على المستوى العالمي. وهدفت دراسة (Lapinskaite & Radikaite, 2015) إلى تحليل طرق قياس الاستدامة بالتطبيق على أكبر شركة تأمين في ليتوانيا ودول البلطيق، حيث تم اختيار طريقتين: مؤشر داو جونز للاستدامة وشبكة استدامة الشركات، وتم مقارنة نتائج القياس لهاتين الطريقتين بالنسبة لأداء شركة التأمين، وأوضح التحليل أنه من المحتمل أن تكون هناك نتائج مختلفة إذا تم تحليل الشركة بطريقتين أو أكثر إلا أنه ليس من السهل تحديد واختيار الطريقة الأكثر دقة وملاءمة. كما هدفت دراسة (Ho et al., 2018) إلى استكشاف وإنشاء أبعاد المسئولية الاجتماعية للشركات ومعايير التنمية المستدامة للأعمال التجارية في صناعة التأمين في تايوان. وأيضا قامت دراسة (Maftuchah, 2018) بدراسة الوضع الحالي لتطوير التأمين المستدام في إندونيسيا، والذي يتمثل في معرفة شركات التأمين واستعدادها وإمكاناتها في تطوير التأمين المستدام.

- ملاحظات على الدراسات السابقة:

١- تقتصر الدراسات المتعلقة بتقييم أداء شركات التأمين على الأداء المالي فقط ولم تتطرق إلى تقييم الأداء غير المالي وفقا لأبعاد التنمية المستدامة.

٢- لم تتطرق الدراسات السابقة إلى قياس تأثير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على أداء شركات التأمين المصرية. ولم توضح مدى تأثير تلك العوامل على تحسين الميزة التنافسية.

٤- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم الأداء في شركات التأمين من خلال التكامل بين مؤشرات الأداء المالي وغير المالي في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وذلك من أجل تحسين وزيادة الميزة التنافسية وزيادة الأرباح والقيمة الاقتصادية لشركات التأمين.

٥- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

- مواكبة التطورات العالمية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.
- تحسين الميزة التنافسية لشركات التأمين.
- زيادة الحصة السوقية لشركات التأمين، وزيادة عدد العملاء.
- تحقيق الثقة العالية في القوائم المالية لشركات التأمين.
- اهتمام هيئة الرقابة المالية بإدماج المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أعمال لجنة إدارة المخاطر بشركة التأمين، لإدراجها ضمن دليل إدارة المخاطر بالشركة، وكذا إعداد تقارير عما حققته الشركة من تقدم في هذا المجال.
- تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.
- تطوير الأسواق المالية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.
- رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.
- تحقيق المزيد من الانفتاح لقطاع التأمين على الاقتصاد العالمي.

٦- فروض البحث:

تتمثل فروض البحث في ثلاثة فروض رئيسية، هي:

١. الفرض الأول (H1): يوجد تأثير معنوي موجب مباشر لكل من: الملاءة المالية، السيولة، الائتمان، النشاط، وربحية الاكتتاب، على كل من: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة.

وينبثق من الفرض الرئيسي الأول ثلاثة فروض فرعية، هي:
($H_{1.1}$): يوجد تأثير معنوي موجب لكل من: الملاءة المالية، السيولة، الائتمان، النشاط، وربحية الاكتتاب، على البعد البيئي.
($H_{1.2}$): يوجد تأثير معنوي موجب لكل من: الملاءة المالية، السيولة، الائتمان، النشاط، وربحية الاكتتاب، على البعد الاجتماعي.
($H_{1.3}$): يوجد تأثير معنوي موجب لكل من: الملاءة المالية، السيولة، الائتمان، النشاط، وربحية الاكتتاب، على بعد الحوكمة.

٢. الفرض الثاني (H2): يوجد تأثير معنوي موجب مباشر لكل من: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة، على كل من: الحصة السوقية، وربحية الاستثمار.

وينبثق من الفرض الرئيسي الثاني الفرضين الفرعيين التاليين:
(H2.1): يوجد تأثير معنوي موجب لكل من: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة، على الحصة السوقية.
(H2.2): يوجد تأثير معنوي موجب لكل من: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة، على ربحية الاستثمار.

٣. الفرض الثالث (H3): يوجد تأثير معنوي غير مباشر لكل من: الملاءة المالية، السيولة، الائتمان، النشاط، وربحية الاكتتاب، على كل من: الحصة السوقية، وربحية الاستثمار، من خلال كل من: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة.

٧- منهج البحث:

يعتمد البحث على أسلوبين هما:

١. **الأسلوب النظري:**

وذلك من خلال تحليل الأفكار والعلاقات والجوانب العلمية الأساسية والفرعية التي اشتملت عليها الدراسات والمراجع العلمية عربية كانت أو أجنبية من كتب ورسائل علمية ودوريات ومقالات متعلقة بموضوع البحث.

٢. **الأسلوب التطبيقي:**

حيث يتم الاعتماد على أسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية Structural Equations Modeling (SEM) لتحديد العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي وتأثيرها على تحقيق ميزة تنافسية إضافية لشركات التأمين في وجود متغير وسيط يتمثل في أبعاد التنمية المستدامة ESG.

٨- حدود البحث:

سوف يتم التطبيق على بيانات شركة أليانز لتأمينات الحياة- مصر في الفترة الزمنية من عام ٢٠١٢/٢٠١١م حتى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠م.

٩- الإطار النظري:

٩-١ مفهوم التأمين المستدام:

عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة التأمين المستدام (Sustainable Insurance) بأنه "منهج استراتيجي، تجرى جميع أنشطته ضمن سلسلة قيمة التأمين (insurance value chain)، بما فيها التفاعلات مع أصحاب المصلحة، بطريقة مسئولة تتطلع إلى الأمام عن طريق تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة" (UNEP FI, 2012).

ويلاحظ أن هذا التعريف قد أشار إلى مصطلح سلسلة قيمة التأمين، وسلسلة القيمة هو مصطلح يستخدم في مجال إدارة الأعمال للتعبير عن مجموعة من الأنشطة تؤديها الشركة من أجل تقديم منتج أو خدمة ذات قيمة للسوق. والغرض منه هو زيادة الكفاءة الإنتاجية حتى تتمكن الشركة من تقديم أقصى قيمة بأقل تكلفة ممكنة (Porter, 1985).

ويتضح من التعريف أن المجالات الثلاثة الرئيسية التي تم تطويرها لتكون العوامل الرئيسية لقياس الاستدامة في الشركات هي البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، حيث تعد الحوكمة من ركائز نجاح أهداف التنمية المستدامة وضرورية لضمان حسن سير العمل في قطاع التأمين والنظام المالي ككل وتحقيق مستوى أعلى من المساءلة والشفافية، وبالتالي لتحقيق الاستقرار المالي والقوة الاقتصادية، ولذلك فإن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى تحقيق الاستدامة لشركات التأمين (Cantera, 2017؛ Maftuchah, 2018؛ الجوزي وقريو، ٢٠١٣؛ لاجارد، ٢٠١٨). وهذه المجالات تؤثر على الجانب الاقتصادي والأهداف المالية طويلة الأجل.

وفي إطار التعريف السابق يمكن للباحثة تعريف التأمين المستدام بأنه: دمج الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في جميع عمليات وأنشطة التأمين، من خلال مراعاة تلك الجوانب سواء في الأنشطة الداخلية الخاصة بشركات التأمين أو في منتجات التأمين المقدمة للعملاء من الأفراد أو الشركات.

وترى الباحثة أن هذا التعريف يتميز بأنه يشمل دمج الاستدامة في كل من:

- الأنشطة الداخلية لشركات التأمين، ومن أمثلتها: إدارة النفايات، التحول الرقمي، الشمول، التنوع، المساواة .... إلخ.
- منتجات التأمين المقدمة للعملاء من الأفراد أو الشركات، ومن أمثلتها: التأمين متناهي الصغر، تغطية مخاطر مشاريع الطاقة المتجددة ..... إلخ.

مما يساهم في تطوير قطاع التأمين لمواكبة التطورات والتغيرات العالمية.

٩-٢ منتجات التأمين المستدامة:

تسعى شركات التأمين باستمرار إلى النمو وزيادة حصتها في السوق. لذلك يجب أن تبحث شركات التأمين دائما عن طرق جديدة للتميز عن منافسيها، ويمكن أن تكون إحدى هذه الطرق هي تطوير وتقديم منتجات جديدة متعلقة بالاستدامة. (Zona et al., 2014)

وتشتمل منتجات التأمين المستدامة أو الحلول التأمينية التي يمكن اعتبارها مستدامة المتوفرة في السوق على ما يلي: (نشرة الاتحاد المصري للتأمين، رقم ٩٦؛ Zona et al., 2014)

- المنتجات أو الحلول المستدامة التي تقدم للعملاء من الشركات/ الكيانات، وتشمل:

- منتجات التأمين المصممة خصيصًا لمشاريع الطاقة المتجددة واسعة النطاق، توفر هذه المنتجات تغطية للشركات في الصناعة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ...) لمساعدتها في إدارة المخاطر وحماية الأصول. تم تصميم منتجات وخدمات التأمين هذه لتغطية جميع مراحل المشروع من التصميم إلى التوزيع.
- تأمين المباني الخضراء، تقدم شركات التأمين المساعدة للعملاء للبناء بشكل مستدام من خلال تقييم التصاميم والمواصفات للهياكل الجديدة واقتراح طرق لضمان البناء عالي الجودة ومنع الخسائر. وتغطي هذه المنتجات أيضًا المواد الخضراء (مواد صديقة للبيئة ومعدات أو أجهزة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة). والمقصود بالمباني الخضراء تلك المباني الصديقة للبيئة بالإضافة إلى كونها تتمتع بكفاءة عالية في استخدام الموارد طوال دورة حياتها (الموقع العقاري ويتاس، ٢٠٢٠).
- الخدمات الاستشارية لتغطية المنشآت أو مباني المكاتب التي تم بناؤها أو تجديدها لتحسين كفاءة استخدام الموارد بها.

ويعمل الاتحاد المصري للتأمين بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية على تأسيس مجمعة التأمين ضد المخاطر الطبيعية، بهدف توفير الحماية والتغطية للممتلكات والمشروعات من الخسائر التي قد تتعرض لها نتيجة تحقق الأخطار الطبيعية والتي تشكل خطرًا على المراكز المالية لها، وأيضا دعم قدرات الاقتصاد القومي عن طريق زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق التأمين المصري وقدرته على تحمل المخاطر.

- المنتجات أو الحلول المستدامة التي تقدم للعملاء من الأفراد، وتشمل:

- خصومات خاصة على التأمين على السيارات للسائقين ذوي الكفاءة في استهلاك الوقود والسيارات الكهربائية.
- التأمين على الممتلكات للألواح الشمسية المثبتة على السقف.
- خصم على جهاز تخفيف خسائر الممتلكات، حيث يتم تقديم ائتمانات مميزة لأصحاب المنازل الذين يقومون بتثبيت أجهزة التخفيف أو اختيار تقنيات البناء المقاومة للعواصف في المناطق المعرضة للكوارث. مثال على ذلك مصاريع النوافذ لحماية المنازل أثناء العواصف الشديدة.
- المنتجات الاستثمارية التي تتيح للعملاء استثمار أموالهم في صناديق تدعم التنمية المستدامة، مثل الاستثمارات الخضراء.
- وثائق التأمين متناهي الصغر لمحدودي الدخل.

٩-٣ تقارير الاستدامة:

يظهر إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة Governance (ESG)Environmental, Social, and في إدارة الشركة وضمن استراتيجية أعمالها من خلال تقرير الاستدامة (Sustainability Report)، والذي يظهر مدى تقدم الشركة نحو التنمية المستدامة، وتعده الشركة لتقديم معلومات لأصحاب المصلحة حول مساهمات الشركة الإيجابية والسلبية في جوانب البيئة والمجتمع والحوكمة (Özçelik & Öztürk, 2014).

ويمكن للباحثة تعريف تقرير الاستدامة بأنه:

تقرير سنوي يحتوي على بيانات كمية ووصفية مالية وغير مالية، يتم إصداره من قبل المؤسسات للإفصاح عن أدائها في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى جانب بعض البيانات المتعلقة بالجانب الاقتصادي، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

حيث لم يعد الأداء المالي هو المحدد الوحيد لوضع الشركة في السوق أو لمستوى نجاح الشركة، بل يتعين على الشركات توفير المزيد من المعلومات عن الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطتها، لذلك تهتم بعض شركات التأمين في الوقت الحالي بالإفصاح عن أدائها المالي وغير المالي، ويتم ذلك إما من خلال تقرير أو أكثر يضاف لتقاريرها المالية التقليدية ويتعلق بالبيئة والمجتمع، أو من خلال تقرير موحد عن التنمية المستدامة في كل الشركة يأخذ أيضًا بعين الاعتبار موضوع حوكمة الشركات (جريدة المحاسبين).

١٠- الدراسة التطبيقية:

١٠-١ طرق جمع البيانات للدراسة:

لكي يتم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية لاختبار فروض البحث والتأكد من مدى صحتها أو عدم صحتها، قامت الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية (القوائم المالية، الكتب الإحصائية، والتقارير السنوية)، إلى جانب الاعتماد على تقارير الاستدامة Sustainability Reports التي تصدرها الشركة محل الدراسة حيث تشتمل على البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة. بالإضافة إلى إجراء المقابلات الشخصية مع المسئولين، بهدف التعرف على مدى تطبيق التنمية المستدامة في الشركة محل الدراسة. وقد تم اختيار شركة أليانز للدراسة وفقا للبيانات المتاحة. ونظرا لندرة البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة في تلك الشركة فقد تم توليد بيانات باستخدام طريقة محاكاة مونت كارلو بالاعتماد على برنامج (Mathcad)، حتى يمكن تطبيق النموذج المقترح.

١٠-٢ متغيرات الدراسة:

يمكن تقسيم متغيرات البحث حسب الإطار العلاقي للدراسة إلى:

١) المتغيرات الخارجية Exogenous Variable: تتمثل في كل من: الملاءة المالية، السيولة، الائتمان، النشاط، وربحية الاكتتاب.

٢) المتغيرات الوسيطة Mediator Variables: تشتمل على كل من: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة.

٣) المتغيرات الداخلية Endogenous Variables: تشتمل على كل من: الحصة السوقية، وربحية الاستثمار.

وفيما يلي توضيح المؤشرات المتعلقة بكل من: المتغيرات الخارجية (المستقلة) المتمثلة في مؤشرات الأداء المالي والتي حددتها إدارة التحليل المالي بالهيئة العامة للرقابة المالية وفقا لنظام (CARAMEL)، والمتغيرات الوسيطة المتمثلة في مؤشرات التنمية المستدامة والتي تم تحديدها في ضوء البيانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية (التابعة) المتمثلة في مؤشرات الميزة التنافسية:

جدول رقم (١) مؤشرات المتغيرات الخارجية (المستقلة)

المتغيرات	الرمز	المؤشرات	المعدل النمطي
الملاءة المالية X1	x1	حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول	أكبر من ٨%
	x2	حقوق المساهمين/ المخصصات الفنية	أكبر من ١٠%
	x3	معدل التغير في حقوق المساهمين	يتراوح بين ١٠% و٢٠%
السيولة X2	x4	الأصول غير السائلة/ إجمالي الأصول	أقل من ٥٠%
	x5	رأس المال/ إجمالي الأصول	أقل من ٥٠%
	x6	الأصول السائلة/ إجمالي الالتزامات	أكبر من ١٠٠%
الائتمان X3	x7	مدينو عمليات التأمين/ إجمالي الأقساط	أقل من ٤٠%
النشاط X4	x8	معدل الاحتفاظ (صافي الأقساط/ إجمالي الأقساط)	أكبر من ٩٠%
	x9	معدل التغير في صافي الأقساط	يتراوح بين -١٠%، ٣٠%
ربحية الاكتتاب X5	x10	معدل العمولات وتكاليف الإنتاج (العمولات وتكاليف الإنتاج/ إجمالي الأقساط)	أقل من ٢٠%
	x11	معدل التشغيل (المصروفات العمومية والإدارية / إجمالي الأقساط)	أقل من ١٠%

جدول رقم (٢) مؤشرات المتغيرات الوسيطة

المتغيرات	الرمز	المؤشرات
البعد البيئي Z1	z1	انبعاثات co_2 لكل موظف
البعد الاجتماعي Z2	z2	مؤشر مشاركة الموظفين
	z3	متوسط مصاريف تدريب كل موظف
	z4	متوسط أيام التدريب لكل موظف
	z5	عدد عملاء التأمين متناهي الصغر
	z6	نسبة المرأة في القوى العاملة
	z7	مؤشر الجدارة الشاملة
	z8	مؤشر العمل الجيد
بعد الحوكمة Z3	z9	نسبة المرأة في المناصب الإدارية

جدول رقم (٣) مؤشرات المتغيرات التابعة

المتغيرات	الرمز	المؤشرات	المعدل النمطي
الحصة السوقية Y1	y1	أقساط الشركة/ إجمالي أقساط السوق	كلما زاد أفضل
ربحية الاستثمار Y2	y2	معدل العائد على حقوق الملكية (صافي الربح/ متوسط حقوق الملكية)	يتراوح بين ٥% و١٥%
	y3	معدل العائد على الأصول (صافي الربح/ متوسط إجمالي الأصول)	كلما زاد أفضل

١٠-٣ اختبار Kolmogorov-Smirnov لقياس اعتدالية متغيرات البحث (Normality):

يوضح الجدول التالي اختبار **Kolmogorov-Smirnov** لقياس اعتدالية المتغيرات المستقلة (X) والمتمثلة في مؤشرات الأداء المالي، والمتغيرات الوسيطة (Z) والمتمثلة في مؤشرات الاستدامة، والمتغيرات التابعة (Y) والمتمثلة في مؤشرات الميزة التنافسية:

جدول رقم (٤) اختبار Kolmogorov-Smirnov لقياس اعتدالية المتغيرات المستقلة والمتغيرات الوسيطة والمتغيرات التابعة

م	المتغيرات	القيمة	مستوى المعنوية	العدد
X1	الملاءة المالية	0.033	0.012	1000
X2	السيولة	0.060	0.000	1000
X3	الائتمان	0.081	0.000	1000
X4	النشاط	0.081	0.000	1000
X5	ربحية الاكتتاب	0.032	0.016	1000
Z1	البعد البيئي	0.022	0.200	1000
Z2	البعد الاجتماعي	0.027	0.077	1000
Z3	بعد الحوكمة	0.027	0.076	1000
Y1	الحصة السوقية	0.025	0.126	1000
Y2	ربحية الاستثمار	0.027	0.093	1000

يتضح من الجدول رقم (٤) أنه باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov، اتضح أن كل من المتغيرات (X1, X2, X3 X4, X5) لا يتبع التوزيع الطبيعي، حيث مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥). بينما كل من المتغيرات (Z1, Z2, Z3, Y1, Y2) يتبع التوزيع الطبيعي، حيث مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥).

١٠-٤ نتائج الإحصاء الوصفي:

جدول رقم (٥) نتائج الإحصاء الوصفي

م	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الوسيط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفرطح
X1	الملاءة المالية	0.999990	1.011000	1.466000	0.517000	0.192732	0.056324	2.301403
X2	السيولة	1.000001	0.995000	1.436000	0.569000	0.210630	0.046084	1.966304
X3	الائتمان	0.999991	1.016500	1.636000	0.328000	0.385946	0.050022	1.698833
X4	النشاط	0.999991	1.016500	1.636000	0.328000	0.385946	0.050022	1.698833
X5	ربحية الاكتتاب	0.999978	1.008500	1.437000	0.559000	0.192704	0.046869	2.258969
Z1	البعد البيئي	2.006751	1.999000	2.926000	1.115000	0.282651	0.077752	3.117838
Z2	البعد الاجتماعي	142.6065	142.1860	207.9030	74.19200	20.53153	0.121016	3.112804
Z3	بعد الحوكمة	30.20640	30.11750	44.03700	15.71500	4.348930	0.121035	3.112805
Y1	الحصة السوقية	8.305898	8.273500	11.47700	5.047000	1.244435	0.038467	2.825640
Y2	ربحية الاستثمار	16.09077	16.00150	23.08344	9.899000	2.459542	0.072423	2.982086

١٠-٥ النموذج الهيكلي المقترح:

يوضح الشكل رقم (١) النموذج الهيكلي المقترح لقياس تأثير كل من الملاءة المالية، السيولة، الائتمان، النشاط، وربحية الاكتتاب، على كل من الحصة السوقية، وربحية الاستثمار، عبر المتغيرات المتمثلة في كل من: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة، وذلك على النحو التالي:

شكل رقم (١) النموذج الهيكلي لقياس تأثير مؤشرات الأداء المالي على تحقيق ميزة تنافسية إضافية في وجود المتغيرات الوسيطة المتمثلة في أبعاد التنمية المستدامة

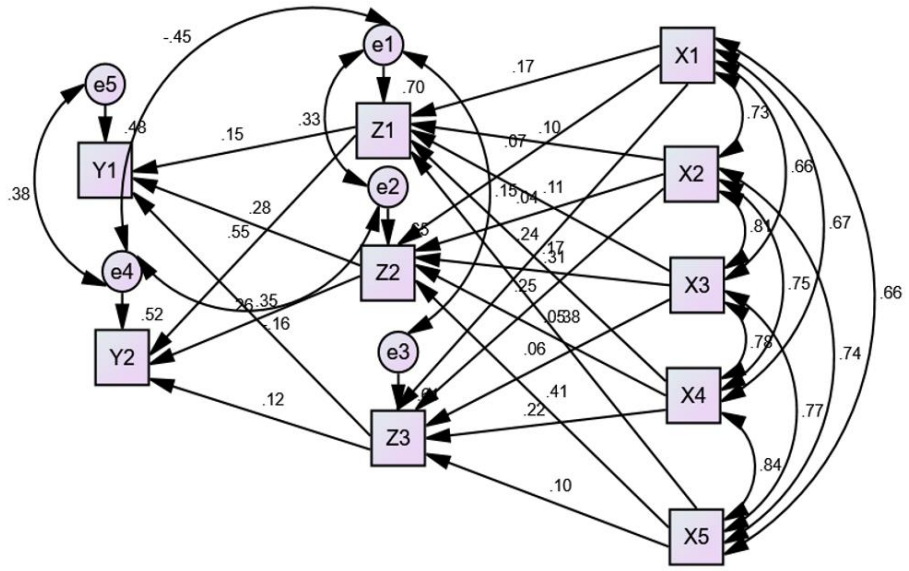

٦-١٠ مصفوفة ارتباط بيرسون:

لقياس معنوية العلاقات بين أبعاد كل من: الملاءة المالية، السيولة، الائتمان، النشاط، ربحية الاكتتاب، البعد البيئي، البعد الاجتماعي، بعد الحوكمة، الحصة السوقية، وربحية الاستثمار:

جدول رقم (٦) مصفوفة ارتباط بيرسون لقياس معنوية العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي وتأثيرها على تحقيق ميزة تنافسية في وجود أبعاد التنمية المستدامة

م	المتغيرات	الملاءة المالية	السيولة	الائتمان	النشاط	ربحية الاكتتاب	البعد البيئي	البعد الاجتماعي	بعد الحوكمة	الحصة السوقية	ربحية الاستثمار
X1	الملاءة المالية	1									
X2	السيولة	0.730***	1								
X3	الائتمان	0.657***	0.814***	1							
X4	النشاط	0.667***	0.746***	0.781***	1						
X5	ربحية الاكتتاب	0.665***	0.743***	0.774***	0.839***	1					
Z1	البعد البيئي	0.674***	0.713***	0.718***	0.748***	0.800***	1				
Z2	البعد الاجتماعي	0.606***	0.681***	0.739***	0.707***	0.770***	0.777***	1			
Z3	بعد الحوكمة	0.680***	0.717***	0.674***	0.702***	0.679***	0.703***	0.654***	1		
Y1	الحصة السوقية	0.548***	0.627***	0.673***	0.608***	0.596***	0.612***	0.625***	0.638***	1	
Y2	ربحية الاستثمار	0.629***	0.698***	0.733***	0.724***	0.708***	0.665***	0.699***	0.665***	0.738***	1

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

يتضح من الجدول رقم (٦):

- توجد علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات الأداء المالي (الملاءة المالية، السيولة، الائتمان، النشاط، وربحية الاكتتاب)، وبين المتغيرات الوسيطة والمتمثلة في أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).
- توجد علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات الأداء المالي (الملاءة المالية، السيولة، الائتمان، النشاط، وربحية الاكتتاب)، وبين المتغيرات التابعة والمتمثلة في مؤشرات الميزة التنافسية (الحصة السوقية، وربحية الاستثمار)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).
- توجد علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات الوسيطة المتمثلة في أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة)، وبين المتغيرات التابعة والمتمثلة في مؤشرات الميزة التنافسية (الحصة السوقية، وربحية الاستثمار)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).
- ونتيجة لثبوت وجود علاقات فإنه يمكن تطبيق نموذج المعادلات الهيكلية المتزامنة Structural Equations Modeling (SEM)، لتحديد التأثير المعنوي للمتغيرات الخارجية على كل من المتغيرات الوسيطة والداخلية.

١٠-٧ صياغة معادلات النموذج الهيكلي Structural Model:

أ- الفرض الأول:

- تأثير كل من: الملاءة المالية **X1**، السيولة **X2**، الائتمان **X3**، النشاط **X4**، وربحية الاكتتاب **X5**، على البعد البيئي **Z1**. (الفرض الفرعي الأول)

البعد البيئي = β١١ الملاءة المالية + β٢١ السيولة + β٣١ الائتمان + β٤١ النشاط + β٥١ ربحية الاكتتاب

- تأثير كل من: الملاءة المالية X1، السيولة X2، الائتمان X3، النشاط X4، وربحية الاكتتاب X5، على البعد الاجتماعي Z2. (الفرض الفرعي الثاني)

البعد الاجتماعي = β١٢ الملاءة المالية + β٢٢ السيولة + β٣٢ الائتمان + β٤٢ النشاط + β٥٢ ربحية الاكتتاب

- تأثير كل من: الملاءة المالية X1، السيولة X2، الائتمان X3، النشاط X4، وربحية الاكتتاب X5، على بعد الحوكمة Z3. (الفرض الفرعي الثالث)

بعد الحوكمة = β١٣ الملاءة المالية + β٢٣ السيولة + β٣٣ الائتمان + β٤٣ النشاط + β٥٣ ربحية الاكتتاب

ب- الفرض الثاني:

- تأثير كل من: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة، على الحصة السوقية Y1. (الفرض الفرعي الأول)

الحصة السوقية = β١٤ البعد البيئي + β٢٤ البعد الاجتماعي + β٣٤ بعد الحوكمة

- تأثير كل من: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة، على ربحية الاستثمار Y2. (الفرض الفرعي الثاني)

ربحية الاستثمار = β١٥ البعد البيئي + β٢٥ البعد الاجتماعي + β٣٥ بعد الحوكمة

١٠-٨ نتائج الفروض البحثية:

جدول رقم (٧) تقديرات معاملات النموذج الهيكلي المقترح ومستوى معنويتها بطريقة الإمكان الأعظم لقياس تأثير كل من: الملاءة المالية، السيولة، الائتمان، النشاط، وربحية الاكتتاب، على الحصة السوقية، وربحية الاستثمار من خلال البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة

بيان المسار			المسار المعياري	الخطأ المعياري	قيمة اختبار"T"	مستوى المعنوية
الملاءة المالية X1	←	البعد البيئي Z1	0.297	0.017	25.782	0.000***
السيولة X2	←	البعد البيئي Z1	0.267	0.016	22.904	0.000***
الائتمان X3	←	البعد البيئي Z1	0.526	0.008	45.494	0.000***
النشاط X4	←	البعد البيئي Z1	-	-	-	-
ربحية الاكتتاب X5	←	البعد البيئي Z1	0.275	0.017	23.186	0.000***
الملاءة المالية X1	←	البعد الاجتماعي Z2	0.250	2.192	12.159	0.000***
السيولة X2	←	البعد الاجتماعي Z2	0.214	2.026	10.294	0.000***
الائتمان X3	←	البعد الاجتماعي Z2	0.436	1.100	21.082	0.000***
النشاط X4	←	البعد الاجتماعي Z2	-	-	-	-
ربحية الاكتتاب X5	←	البعد الاجتماعي Z2	0.257	2.257	12.150	0.000***
الملاءة المالية X1	←	بعد الحوكمة Z3	0.250	0.464	12.159	0.000***
السيولة X2	←	بعد الحوكمة Z3	0.214	0.429	10.294	0.000***
الائتمان X3	←	بعد الحوكمة Z3	0.436	0.233	21.082	0.000***
النشاط X4	←	بعد الحوكمة Z3	-	-	-	-
ربحية الاكتتاب X5	←	بعد الحوكمة Z3	0.257	0.478	12.150	0.000***
البعد البيئي Z1	←	الحصة السوقية Y1	0.992	0.019	250.140	0.000***
البعد الاجتماعي Z2	←	الحصة السوقية Y1	0.848	0.001	50.636	0.000***
بعد الحوكمة Z3	←	الحصة السوقية Y1	0.848	0.005	50.636	0.000***
البعد البيئي Z1	←	ربحية الاستثمار Y2	0.053	0.306	1.580	0.015*
البعد الاجتماعي Z2	←	ربحية الاستثمار Y2	-	-	-	-
بعد الحوكمة Z3	←	ربحية الاستثمار Y2	0.793	0.020	23.820	0.000***
Normed Chi-Square=4.810, RMSR=0.020, GFI=0.973, AGFI=0.838, NFI=0.986, RFI=0.930, IFI=0.987, TLI=0.935, CFI=0.987, RMSEA=0.081						

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).
* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

يتضح من الجدول رقم (٧) ما يلي:

أ- بالنسبة للفرض الأول:

١) تأثير كل من: الملاءة المالية **X1**، السيولة **X2**، الائتمان **X3**، النشاط **X4**، وربحية الاكتتاب **X5**، على البعد البيئي **Z1:**

البعد البيئي (Z1) = 0.297 الملاءة المالية (X1)+ 0.267 السيولة (X2)+ 0.526 الائتمان (X3)+ 0.275 ربحية الاكتتاب (X5)

ويتضح من المعادلة السابقة ما يلي:

إذا تم تغيير متغير الملاءة المالية (**X1**) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن البعد البيئي (**Z1**) يتغير بمقدار **0.297**، وإذا تم تغيير متغير السيولة (**X2**) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن البعد البيئي (**Z1**) يتغير بمقدار **0.267**، وإذا تم تغيير متغير الائتمان (**X3**) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن البعد البيئي (**Z1**) يتغير بمقدار **0.526**، وإذا تم تغيير متغير ربحية الاكتتاب (**X5**) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن البعد البيئي (**Z1**) يتغير بمقدار **0.275**، ولا يوجد تأثير لمتغير النشاط (X4) على البعد البيئي **Z1.**

يوجد تأثير معياري موجب مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) لكل من: الملاءة المالية X1، السيولة X2، الائتمان X3، وربحية الاكتتاب X5، على البعد البيئي Z1، بمعامل تحديد R2 قدره (88.6%). أي أن المتغيرات المستقلة تفسر (88.6%) من التغير الكلي في البعد البيئي، وباقي النسبة (11.4%) يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة. مما يدل على صحة الفرض البحثي الأول الفرعي الأول جزئيا فيما يتعلق بتأثير بعض المتغيرات هي الملاءة المالية X1، السيولة X2، الائتمان X3، وربحية الاكتتاب X5، على البعد البيئي Z1.

٢) تأثير كل من: الملاءة المالية X1، السيولة X2، الائتمان X3، النشاط X4، وربحية الاكتتاب X5، على البعد الاجتماعي Z2:

البعد الاجتماعى (Z2) = 0.250 الملاءة المالية (X1)+ 0.214 السيولة (X2)+ 0.436 الائتمان (X3)+ 0.257 ربحية الاكتتاب (X5)

ويتضح من المعادلة السابقة ما يلي:

إذا تم تغيير متغير الملاءة المالية (X1) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن البعد الاجتماعي (Z2) يتغير بمقدار 0.250، وإذا تم تغيير متغير السيولة (X2) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن البعد الاجتماعي (Z2) يتغير بمقدار 0.214، وإذا تم تغيير متغير الائتمان (X3) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن البعد الاجتماعي (Z2) يتغير بمقدار 0.436، وإذا تم تغيير متغير ربحية الاكتتاب (X5) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن البعد الاجتماعي (Z2) يتغير بمقدار 0.257، ولا يوجد تأثير لمتغير النشاط (X4) على البعد الاجتماعي Z2.

يوجد تأثير معياري موجب مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) لكل من: الملاءة المالية X1، السيولة X2، الائتمان X3، وربحية الاكتتاب X5، على البعد الاجتماعي Z2، بمعامل تحديد R2 قدره (63.5%). أي أن المتغيرات المستقلة تفسر (63.5%) من التغير الكلي في البعد الاجتماعي، وباقي النسبة (36.5%) يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة. مما يدل على صحة الفرض البحثي الأول الفرعي الثاني جزئيا فيما يتعلق بتأثير بعض المتغيرات هي الملاءة المالية X1، السيولة X2، الائتمان X3، وربحية الاكتتاب X5، على البعد الاجتماعي Z2.

٣) تأثير كل من: الملاءة المالية X1، السيولة X2، الائتمان X3، النشاط X4، وربحية الاكتتاب X5، على بعد الحوكمة Z3:

بعد الحوكمة (Z3) = 0.250 الملاءة المالية (X1)+ 0.214 السيولة (X2)+ 0.436 الائتمان (X3)+ 0.257 ربحية الاكتتاب (X5)

ويتضح من المعادلة السابقة ما يلي:

إذا تم تغيير متغير الملاءة المالية (X1) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن بعد الحوكمة (Z3) يتغير بمقدار 0.250، وإذا تم تغيير متغير السيولة (X2) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن بعد الحوكمة (Z3) يتغير بمقدار 0.214، وإذا تم تغيير متغير الائتمان (X3) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن بعد الحوكمة (Z3) يتغير بمقدار 0.436، وإذا تم تغيير متغير ربحية الاكتتاب (X5) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن بعد الحوكمة (Z3) يتغير بمقدار 0.257، ولا يوجد تأثير لمتغير النشاط (X4) على بعد الحوكمة Z3.

يوجد تأثير معياري موجب مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) لكل من: الملاءة المالية X1، السيولة X2، الائتمان X3، وربحية الاكتتاب X5، على بعد الحوكمة Z3، بمعامل تحديد R2 قدره (63.5%). أي أن المتغيرات المستقلة تفسر (63.5%) من التغير الكلي في بعد الحوكمة، وباقي النسبة (36.5%) يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة. مما يدل على صحة الفرض البحثي الأول الفرعي الثالث جزئيا فيما يتعلق بتأثير بعض المتغيرات هي الملاءة المالية X1، السيولة X2، الائتمان X3، وربحية الاكتتاب X5، على بعد الحوكمة Z3.

ب- بالنسبة الفرض الثاني:

١) تأثير كل من: البعد البيئي Z1، البعد الاجتماعي Z2، وبعد الحوكمة Z3، على الحصة السوقية Y1:

الحصة السوقية (Y1) = 0.992 البعد البيئي (Z1)+ 0.848 البعد الاجتماعي (Z2)+ 0.848 بعد الحوكمة (Z3)

ويتضح من المعادلة السابقة ما يلي:

إذا تم تغيير متغير البعد البيئي (Z1) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن الحصة السوقية (Y1) تتغير بمقدار 0.992، وإذا تم تغيير متغير البعد الاجتماعي (Z2) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن الحصة السوقية (Y1) تتغير بمقدار 0.848، وإذا تم تغيير متغير بعد الحوكمة (Z3) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن الحصة السوقية (Y1) تتغير بمقدار 0.848

يوجد تأثير معياري موجب مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) لكل من: البعد البيئي Z1، والبعد الاجتماعي Z2، وبعد الحوكمة Z3، على الحصة السوقية Y1، بمعامل تحديد R2 قدره (98.4%) للبعد البيئي Z1 و(72.0%) للبعد الاجتماعي Z2 و(72.0%) لبعد الحوكمة Z3. وذلك بإهمال التغاير بين المتغيرات الوسيطة والمتغيرات التابعة. مما يدل على صحة الفرض البحثي الثاني الفرعي الأول القائل بأنه يوجد تأثير معنوي موجب لكل من: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة، على الحصة السوقية.

٢) تأثير كل من: البعد البيئي Z1، البعد الاجتماعي Z2، وبعد الحوكمة Z3، على ربحية الاستثمار Y2:

ربحية الاستثمار (Y2) = 0.053 البعد البيئي (Z1)+ 0.793 بعد الحوكمة (Z3)

ويتضح من المعادلة السابقة ما يلي:

إذا تم تغيير متغير البعد البيئي (Z1) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن ربحية الاستثمار (Y2) تتغير بمقدار 0.053، وإذا تم تغيير متغير بعد الحوكمة (Z3) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات فإن ربحية الاستثمار (Y2) تتغير بمقدار 0.793، ولا يوجد تأثير لمتغير البعد الاجتماعي (Z2) على ربحية الاستثمار (Y2).

يوجد تأثير معياري موجب مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) لكل من: البعد البيئي Z1، وبعد الحوكمة Z3، على ربحية الاستثمار Y2، بمعامل تحديد R2 قدره (70.2%). وذلك بإهمال التغاير بين المتغيرات الوسيطة والمتغيرات التابعة. مما يدل على صحة الفرض البحثي الثاني الفرعي الثاني جزئيا فيما يتعلق بتأثير بعض المتغيرات هي البعد البيئي Z1، وبعد الحوكمة Z3، على ربحية الاستثمار Y2.

ج- تقع قيم مؤشرات جودة التوفيق بالحدود المقبولة لنقاط القطع (لا تقل عن ٠,٩٠) لكل من: مؤشر جودة التوفيق GFI، مؤشر جودة التوفيق المعياري NFI، مؤشر جودة التوفيق النسبي RFI، مؤشر جودة التوفيق المتزايد IFI، مؤشر جودة التوفيق TLI، ومؤشر جودة التوفيق المقارن CFI، بينما قيمة مؤشر جودة التوفيق المعدل AGFI تقترب من نقطة القطع المثلى، وأن قيمة مؤشر كا^{2} المعياري أقل من القيمة (٥)، ومن ثم إمكانية مطابقة النموذج الفعلي للنموذج الهيكلي المقدر.

د- بلغت قيم الجذر التربيعي لمتوسط مربعات البواقي RMSR، والجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ التقدير RMSEA (0.020)، (0.081) على الترتيب، وهي قيمة أقل من نقطة القطع للبواقي (لا تزيد عن ٠,٠٨) خاصة لمؤشر (RMSR)، بينما قيمة مؤشر (RMSEA) تقترب جدا من نقطة القطع المثلى، مما يدل على تدني أخطاء النموذج الهيكلي المقدر ومن ثم جودة توفيقه.

١٠-٩ التأثير المعياري المباشر، وغير المباشر، والكلي:

جدول رقم (٨) التأثير المعياري المباشر، وغير المباشر، والكلي لمتغيرات الدراسة

نوع التأثير	العوامل	المسار المعياري	الخطأ المعياري	قيمة اختبار"t"	مستوى المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى
مباشر	X ← Z1	1.2716	0.0178	71.3661	0.000***	1.2366	1.3065
	X ← Z2	77.9330	2.0341	38.3126	0.000***	73.9413	81.9247
	X ← Z3	16.5076	0.4309	38.3128	0.000***	15.6621	17.3531
	Z1 ← Y	2.1447	0.2451	8.7519	0.000***	1.6638	2.6256
	Z2 ← Y	33.8416	16.3088	2.0751	0.0382*	1.8380	65.8452
	Z3 ← Y	160.0071	76.9951	2.0781	0.0380*	8.9157	311.0984
	X ← Y	0.6444	0.2782	2.3169	0.0207*	0.0986	1.1903
غير مباشر	X ← Z1 ← Y	2.7272	0.3166	8.614	0.000***	2.0807	3.3210
	X ← Z2 ← Y	2637.3785	1338.0053	1.971	0.024*	75.1604	5399.0378
	X ← Z3 ← Y	2641.3307	1338.0125	1.974	0.024*	78.7821	5403.1271
كلي		6.6793	0.3130	21.3396	0.000***	6.0608	7.2871

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

حيث: X تعبر عن متوسط المتغيرات المستقلة = (X1 + X2 + X3 + X4 + X5)/5

Y تعبر عن متوسط المتغيرات التابعة = (Y1 + Y2) / 2

يتضح من الجدول رقم (٨) ما يلي:

- يوجد تأثير معياري موجب مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) للمتغيرات المستقلة (X) على البعد البيئي **Z1** بمقدار (1.2716).

- يوجد تأثير معياري موجب مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) للمتغيرات المستقلة (X) على البعد الاجتماعي **Z2** بمقدار (77.9330).

- يوجد تأثير معياري موجب مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) للمتغيرات المستقلة (X) على بعد الحوكمة **Z3** بمقدار (16.5076).

- يوجد تأثير معياري موجب مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) للبعد البيئي **Z1** على المتغيرات التابعة (Y) بمقدار (2.1447).

- يوجد تأثير معياري موجب مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) للبعد الاجتماعي **Z2** على المتغيرات التابعة (Y) بمقدار (33.8416).

- يوجد تأثير معياري موجب مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) لبعد الحوكمة **Z3** على المتغيرات التابعة (Y) بمقدار (160.0071).

- يوجد تأثير معياري موجب مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) للمتغيرات المستقلة (X) على المتغيرات التابعة (Y) بمقدار (0.6444).

- يوجد تأثير معياري موجب غير مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) للمتغيرات المستقلة (X) على المتغيرات التابعة (Y) من خلال البعد البيئي **Z1** بمقدار (2.7272).

- يوجد تأثير معياري موجب غير مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) للمتغيرات المستقلة (X) على المتغيرات التابعة (Y) من خلال البعد الاجتماعي **Z2** بمقدار (2637.3785).

- يوجد تأثير معياري موجب غير مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) للمتغيرات المستقلة (X) على المتغيرات التابعة (Y) من خلال بعد الحوكمة **Z3** بمقدار (2641.3307).

- يوجد تأثير معياري موجب كلي (مباشر وغير مباشر) دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) بمقدار (6.6793).

بناءً على ما تقدم نخلص أن كل من: البعد البيئي Z1، البعد الاجتماعي Z2، وبعد الحوكمة Z3، يلعب دوراً وسيطاً للعلاقة فيما بين كل من: الملاءة المالية X1، السيولة X2، الائتمان X3، النشاط X4، وربحية الاكتتاب X5، وبين كل من الحصة السوقية Y1، وربحية الاستثمار Y2. ومن ثم تحقق صحة الفرض الثالث (H_3) القائل بأنه يوجد تأثير معنوي غير مباشر لكل من: الملاءة المالية، السيولة، الائتمان، النشاط، وربحية الاكتتاب، على كل من: الحصة السوقية، وربحية الاستثمار، من خلال كل من: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، وبعد الحوكمة.

١١- النتائج والتوصيات:

١١-١ النتائج:

١. أثبتت النتائج أن مؤشرات التنمية المستدامة تلعب دوراً وسيطاً للعلاقة فيما بين مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات الميزة التنافسية.
٢. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي معامل التحديد (R^2) للمتغيرات الوسيطة والمتمثلة في أبعاد التنمية المستدامة، حيث نجد أن المتغيرات المستقلة متمثلة في مؤشرات الأداء المالي تفسر النسب الآتية من التغير الكلي في المتغيرات الوسيطة: البعد البيئي (88.6%)، البعد الاجتماعي (63.5%)، وبعد الحوكمة (63.5%).
٣. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي معامل للتحديد (R^2) للمتغيرات التابعة والمتمثلة في مؤشرات الميزة التنافسية، حيث نجد أن المتغيرات الوسيطة تفسر النسب الآتية من التغير الكلي في المتغيرات التابعة: الحصة السوقية (98.4%) للبعد البيئي و(72.0%) للبعد الاجتماعي و(72.0%) لبعد الحوكمة، وربحية الاستثمار (70.2%) للبعد البيئي وبعد الحوكمة.

٢-١١ التوصيات:

١. توصي الباحثة بضرورة اهتمام شركات التأمين بمراعاة الممارسات المستدامة في المنتجات التأمينية التي تقدمها، من خلال تقديم منتجات تأمينية للقطاعات الاقتصادية الصديقة للبيئة، ومتابعة مدى التقدم المحقق نحو التنمية المستدامة عن طريق إعداد تقرير الاستدامة السنوي.
٢. ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإنشاء إدارة للتنمية المستدامة داخل شركات التأمين لمتابعة ممارسات الاستدامة بشركات التأمين.

المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

أحمد، أحمد عبد الرحمن سيد، (٢٠٠٢)، "تقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين في ج. م. ع في ضوء متطلبات الإفصاح "دراسة تطبيقية""، رسالة ماجستير في التأمين، كلية التجارة- جامعة المنصورة.

أحمد، إيمان جمال محمد، (٢٠١٤)، "تقييم الأداء المالي والفني لشركات التأمين المصرية في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في التأمين، كلية التجارة- جامعة القاهرة.

أحمد، ضرار الماحي العبيد، (٢٠٠٨)، "نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة"، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، ع ٥.

إبراهيم، حسين مصطفى، (٢٠٠٨)، "تقييم أداء شركات التأمين المباشر باستخدام التحليل العنقودي"، المؤتمر العلمي الأول لشباب الباحثين، كلية التجارة -جامعة أسيوط.

الجوزي، جميلة، أسماء قريو، (٢٠١٣)، "دور الحوكمة في استدامة منظمات الأعمال"، مجلة الاقتصاد الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، العدد ٨.

جلول، عطية محمد، (٢٠١٥)، "نموذج كمي مقترح لتقييم الأداء المالي المباشر لشركات التأمين بالتطبيق على تأمين الممتلكات والمسئولية في سوق التأمين المصرية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلة العربية للإدارة، مج ٣٥، ع ١.

لاجارد، كريستين، (٢٠١٨)، "الحوكمة الرشيدة وأهداف التنمية المستدامة"، نشر على موقع جريدة العرب الاقتصادية الدولية https://www.aleqt.com/2018/10/02/article_1463886.html

محمد، بسمة باسل إمام، (٢٠١٨)، " تقويم الأداء المالي والفني لشركات التأمين في ظل تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة"، رسالة ماجستير في التأمين، كلية التجارة- جامعة القاهرة.

نشرة الاتحاد المصري للتأمين، "صناعة التأمين ومبادئ التأمين المستدام"، عدد أسبوعي- رقم ٨٥. من موقع الاتحاد المصري للتأمين: http://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1361

نشرة الاتحاد المصري للتأمين، "التأمين المستدام والتجارب الدولية "، عدد أسبوعي- رقم ٩٦. من موقع الاتحاد المصري للتأمين: http://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1373

"المباني الخضراء: المميزات والعيوب"، ٢٠٢٠، الموقع العقاري ويتاس https://www.weetas.com/article/ar/green-buildings-advantages-and-disadvantages-arv /

أهمية تقارير التنمية المستدامة، جريدة المحاسبين– صوت المحاسب، https://almohasben.com

إدارة التحليل المالي، الهيئة العامة للرقابة المالية.

الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة، الهيئة العامة للرقابة المالية.

تقرير الاستدامة الصادر من شركة أليانز بمصر لعام ٢٠٢٠، الاتصال المؤسسي– مايو ٢٠٢١.

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية:

Atan, R., Razali, F., Said, J., and Zainun, S., (2016), "Environmental, Social and Governance (ESG) Disclosure and Its Effect on Firm's Performance: A Comparative Study", International Journal of Economics and Management, 10 (S2): 355– 375.

Cantera, J., (2017), "Corporate Governance in Insurance Companies", Montevideo, BCU.

Cuperus, J., (2012), "Sustainable Insurance: An explorative research on the business case", Master thesis in Business Administration, Faculty Business Society Management, Rotterdam School of Management- Erasmus University.

Ho, C., Huang, C., and Ou, C., (2018), "Analysis of the Factors influencing Sustainable Development in the Insurance Industry", Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 25, 391–410.

Huijgevoort, J., (2017), "The relationship between ESG-factors and the corporate financial performance. A study for European small capitalization firms", Master Thesis, Universiteit Van Tilburg.

Lapinskaite, I., and Radikaite, G., (2015), "Analysis of measurement of Sustainable Development in the Insurance Company", European Scientific Journal, vol.11, No.13.

Maftuchah, I., (2018), "Corporate ESG Profile on Performance: Evidence from Indonesian Insurance Industry", Indonesian Financial Services Authority (Otoritas Jasa Keuangan, OJK).

Özçelik, F., and Öztürk, B., (2014), "Evaluation of Banks' Sustainability Performance in Turkey with Grey Relational Analysis", the Journal of Accounting and Finance.

Porter, M., (1985), "Competitive Advantage Creating and Sustaining Superior Performance", Printed in the United States of America.

Tarmuji, I., Maelah, R., and Tarmuji, N., (2016), "The Impact of Environmental, Social and Governance Practices (ESG) on Economic Performance: Evidence from ESG Score", International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 7, No. 3.

United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI), (2012), "PSI: Principles for Sustainable Insurance".

Yan C., Wang L., Liu W., and Qi M., (2018), "Financial early warning of non–life insurance company based on RBF neural network optimized by genetic algorithm", Concurrency and Computation Practice and Experience, Volume 30, Issue 23.

Zona, R., Roll, K., and Law Z., (2014), "Sustainable/Green Insurance Products", Casualty Actuarial Society E-Forum.

The impact of the integration of financial performance indicators and sustainable development indicators (ESG) on achieving an additional competitive advantage for Egyptian life insurance companies

Haidy Anwar Said Abd-Elnour
Teaching Assistant in Insurance Department
Faculty of Commerce
Cairo University
haidy_anwar@foc.cu.edu.eg

Alsebai Mohamed Alsebai Alfeky
Professor of Insurance
Faculty of Commerce
Cairo University

Abstract

The study aimed to measure the direct and indirect impact of financial performance indicators in insurance companies as an independent variable on achieving an additional competitive advantage for these companies as a dependent variable, in the presence of sustainable development indicators as a mediator variable. The study relied on data from Allianz Life Insurance- Egypt during the period (2012-2021), and the Monte Carlo simulation method was used based on the Mathcad program to complete the study data so that the proposed model could be applied. This study used structural Equations Modeling via LISREL program to extract the direct and indirect effect through path analysis. The results showed that each environmental dimension, social dimension, and governance dimension plays a mediator role in the relationship between financial performance indicators and competitive advantage indicators.

Keywords

Sustainable insurance, financial performance indicators, ESG performance indicators, path analysis.